ملخص المنشور

بنك أفريقيا

إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 500.000.000 درهم من حيث المبلغ الأصلي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية،
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/009/2023
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28 نونبر 2023 تحت المرجع EN/EM/ 030 /2023

	الشطر "A" (قابل للمراجعة كل 5 سنوات- غير مدرج)	الشطر "B" (قابل للمراجعة سنويا - غير مدرج)
الحد الأقصى	500 000 000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	5000 سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمة الاسمية الأحادية	100 000 درهم	
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل 5سنوات، بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 5 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 30 نونبر 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر	قابل للمراجعة سنويا، بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 30 نونبر 2023. تضاف إليه علاوة المخاطر
علاوة المخاطر	ما بين 220 و 230 نقطة أساس	ما بين 210 و 220 نقطة أساس
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص	
الأجل	لأجل لا محدود (مع إمكانية تسديد مسبق بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع. والذي لا يمكن ان يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق لخمس سنوات كحد أدنى	
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	

فترة الاكتتاب: من 5 دجنبر 2023 إلى 7 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة المكلفة بالتوظيف	هيئة الاستشارة
BANK OF AFRICA BMCE GROUP	BMCE CAPITAL CONSEIL

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 28 نونبر 2023 **تحت المرجع 2023/ 032 /VI/EM.**

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/009/2023**
- **التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28نونبر 2023 تحت المرجع EN/EM/ 030 /2023.**

تنبيه

تهم تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل المنشور المكون من الوثائق التالية :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/009/2023**
- **التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28نونبر 2023 تحت المرجع EN/EM/ 030 /2023**

يطلب من المستثمرين المحتملين الاطلاع على المعلومات المتضمنة في كافة الوثائق المذكورة آنفا قبل اتخاذ قرار المشاركة في العملية موضوع هذه المذكرة.

لا تقتضي تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل الموافقة على فرصة العملية ولا التحقق من المعلومات المقدمة. وإنما تم منحها بعد دراسة دقة وتناسق المعلومة الممنوحة في أفق العملية المقترحة على المستثمرين.

ويلفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمار في الأدوات المالية.

لا تصدر الهيئة المغربية لسوق الرساميل رأيها حول فرصة العملية المقدمة ولا على وضعية المصدر. ولا تشكل تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل ضمانة ضد المخاطر المرتبطة بالمصدر أو السندات المقترحة في إطار العملية موضوع هذا المنشور.

وهكذا، يجب على المستثمر التأكد قبل الاكتتاب من الفهم الجيد لطبيعة وخصائص السندات المعروضة، وكذا التحكم في تعرضه للمخاطر المرتبطة بهذه السندات.

لهذه الغاية، يطلب من المستثمر :

- **الاطلاع بعناية على كافة الوثائق والمعلومات المعروضة عليه، لاسيما تلك الواردة في قسم " عوامل المخاطر " المبين في هذه المذكرة للعملية وكذا الوثيقة المرجعية المذكورة مسبقا؛**
- **استشارة أي مهني مختص عند الحاجة في مجال الاستثمار في الأدوات المالية.**

لا يتوجه المنشور سابق الذكر للأشخاص التي لا تسمح القوانين المطبقة على مقر إقامتهم بالمشاركة في العملية المقترحة.

يرجى من الأشخاص الذين قد يوجد المنشور في حوزتهم التأكد واحترام القوانين التي يخضعون لها في مجال المشاركة في هذا الصنف من العمليات.

لن تقترح الهيئة المكلفة بالتوظيف الأدوات المالية، موضوع المنشور المذكور مسبقا إلا بشكل مطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في أي دولة تقدم فيها عرضا مماثلا.

لا تتحمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ولا BMCE Capital Conseil المسؤولية عند عدم احترام هذه القوانين أو الأنظمة من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا.

علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد .**

▪ القسم الأول : تقديم الاقتراض السندي التابعي لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

I. بنية العرض

يعتزم بنك أفريقيا إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الأقصى من حيث المبلغ الأصلي للعملية إلى 500 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم.
في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

II. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- مواكبة تنفيذ المسار المالي بحلول عام 2025 والتقيد بالمقتضيات التنظيمية ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى1.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

تنبيه :

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا.

علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا. كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الخامس من هذا القسم**

1. خصائص الشطر A

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 5 دجنبر 2023 إلى 7 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	8 دجنبر 2023
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 5 سنوات والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 30 نونبر 2023 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 1 دجنبر 2023 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 1 دجنبر 2023 . وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 220 و 230 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسباني)
علاوة المخاطرة	**بين 220 و 230 نقطة أساس**

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 8 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 8 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترداد وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات[1] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[2]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك

[1] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[2] II تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا و التحيين رقم 1 من الوثيقة المرجعية السابقة الذكر

	المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات.

	ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (رابعا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 500 000 درهم
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 27 نونبر 2023 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 27 نونبر 2023 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة. وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري.

	علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2023 . ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 5 دجنبر 2023 إلى 7 دجنبر 2023 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	8 دجنبر 2023
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 30 نونبر 2023 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 210 و 220 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 1 دجنبر 2023 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 1 دجنبر 2023 . وبعد مرور التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (نسبة نقدية) المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 210 و 220 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

طريقة حساب السعر المرجعي

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

(((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة

بين 210 و 220 نقطة أساس

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 8 دجنبر من كل سنة.

سيتم إعلان معدل الفائدة الجديد، من قبل الجهة المصدرة للسندات، عن طريق موقعها الإلكتروني، قبل خمسة أيام عمل من تاريخ الذكرى.

الفوائد

سيتم دفع الفائدة سنويًا في تواريخ الذكرى لتاريخ الاستحقاق للقرض، وهي يوم 8 دجنبر من كل عام. سيتم إجراء الدفع في نفس اليوم، أو في أول يوم عمل بعد 8 دجنبر إذا كان غير يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال

الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الاسمية × سعر الفائدة الاسمية × عدد الأيام الصحيح / 360].

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد.

وتخفض قيمة السندات[3] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[4]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

[3] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[4] تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا و التحيين رقم 1 من الوثيقة المرجعية السابقة الذكر

	في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 500 000 000 درهم و (رابعا) إصدار

	سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 500 000 000 درهم
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 27 نونبر 2023 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 27 نونبر 2023 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة. وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري. علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2023. ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي (في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، عدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعية لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - العنوان الثاني - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد ، الرأسمال الواجب المتبقي.

.

V.المخاطر المتعلقة بالسندات التابعية

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعية

←مخاطر النسب :

يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل خمس سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

←مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

2. المخاطر الخاصة المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعية لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تثمينها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية لمدة محدودة وغير

محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛

- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط،
- الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

إلى غاية 30 يونيو 2023، توزعت النسب الاحترازية [1] لبنك أفريقيا على الشكل الآتي :

	أساس البنك	أساس موطد
نسبة CET1 (8% على الأقل)	**[9,5]%**	**[8,7]%**
نسبة Tier 1 (9% على الأقل)	**[11,5]%**	**[9,8]%**
نسبة الملاءة (12% على الأقل)	**[15,0]%**	**[12,03]%**

المصدر : بنك أفريقيا

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

[1] تقدم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2023 تحت المرجع EN/EM/009/2023 التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2022 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28 نونبر 2023 تحت المرجع EN/EM/030/2023

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
  - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ بنك أفريقيا ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب .

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
  - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
  - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

VI. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	الثلاثاء 28 نونبر 2023
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	الثلاثاء 28 نونبر 2023
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	الأربعاء 29 نونبر 2023
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	الخميس 30 نونبر 2023
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	الجمعة 1 دجنبر 2023
6	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	الجمعة 1 دجنبر 2023

7	فتح فترة الاكتتاب	الثلاثاء 5 دجنبر 2023
8	إغلاق فترة الاكتتاب	الخميس 7دجنبر 2023
9	تخصيص السندات	الخميس 7دجنبر 2023
10	التسديد/ التسليم	الجمعة 8 دجنبر 2023
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	الاثنين 11 دجنبر 2023

• القسم الثاني : معلومات حول المصدر بنك أفريقيا

I. معلومات عامة

اسم الشركة	بنك أفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bankofafrica.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 193-14-1الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى : ✦ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ✦ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ✦ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ✦ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 31 أكتوبر 2023	420 656 125 2 درهم موزع على 642 565 212 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا
	باعتبار شكله القانوني، يخضع بنك أفريقيا للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه. بحكم نشاطه ، يخضع بنك أفريقيا لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي)؛

	باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم إصداراته للسندات وبرامج إصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك أفريقيا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في **3** يوليوز **2019** ؛ ▪ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛ ▪ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ▪ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛
النظام الجبائي	يخضع بنك أفريقيا، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10%).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. بنية مساهمي بنك أفريقيا

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 31 أكتوبر 2023 ، يبلغ رأسمال بنك أفريقيا **2 125 656 420** درهم، موزعا على **212 565 642** سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد محررة بالكامل، من نفس الفئة وتتمتع بنفس الحقوق.

الجدول 1 : بنية المساهمة إلى غاية 31 أكتوبر 2023[5]

31/12/2022		
	عدد الأسهم	% رأس المال
كتلة التحكم	**74 122 399**	**35,51%**
الملكية الوطنية للتأمين	57 214 824	27,41%
مجموعة O Capital	14 955 000	7,16%
SFCM	1 952 575	0,94%
مساهمات قارة	**97 327 691**	**46,62%**
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	51 268 825	24,56%
صندوق الإيداع والتدبير	16 964 385	8,13%
BRITISH INTERNATIONAL INVESTMENT Group plc	10 412 113	4,99%
MAMDA/MCMA	8 213 251	3,93%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	10 469 117	5,01%
مساهمات أخرى	**37 319 737**	**17,88%**
مستخدمو بنك أفريقيا	2 231 883	1,07%
أسهم متداولة	35 087 854	16,81%
المجموع	208 769 827	100%

المصدر : بنك أفريقيا

(*) يرتكز إعداد توزيع رأس المال على :
- وضعية المودع بنك أفريقيا بالنسبة للمساهمين المودعة سنداتهم لدى بنك أفريقيا
- التصريحات المتوصل بها لحساب المساهمين الذين لم يتم إيداع أسهمهم لدى بنك أفريقيا
(**) بما في ذلك الأسهم المملوكة من طرف صناديق هيئات التوظيف المشترك للقيم المنقولة للملكية المغربية للتأمين (3 029 186 **سهما**)
(***) تفاصيل مجموعة **MAMDA/MCMA**:
MCMA : 6 494 917
MAC : 4 164 545

[5] بنية مساهمين غير متوفرة في تاريخ أقرب. تجدر الإشارة إلى تجاوز عتبة **5%** انخفاضا بتاريخ **14/02/2023** من طرف **BRITISH INTERNATIONAL INVESTMENT Group PLC** بكمية **791 500** سهم وسعر قدره 151 درهما.

2. المجلس الإداري

الجدول 3 : أعضاء المجلس الإداري (نونبر 2023)

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	تقديم	انقضاء مدة التعيين
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد	1994	السيد زهير بنسعيد هو الرئيس التنفيذي للملكية المغربية للتأمين ومساهم في بنك أفريقيا في 31 يناير 2023، أخبرت الملكية المغربية للتأمين بنك أفريقيا بتغيير ممثلها الدائم في شخص السيد عز الدين جسوس.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
البنك الفيدرالي كريدي ميتيال (المجموعة القابضة كريدي ميتيال / أليانس فيديرال) يمثله السيد لوسيان ميارا	2005	السيد لوسيان ميارا هو الممثل الدائم للبنك الفيدرالي كريدي ميتيال وهو مساهم في بنك أفريقيا. وقد قضى معظم مساره المهني في للبنك الفيدرالي كريدي ميتيال	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد خالد سفير	2010	شغل صندوق الإيداع والتدبير منصبا في المجلس الإداري لبنك أفريقيا من سنة 1966 إلى 1997 ثم تم تعيينه من جديد من طرف الجمعية العامة العادية في 26 ماي 2010. السيد خالد سفير هو المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير منذ يوليوز 2022 ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
مجموعة O CAPITAL يمثلها السيد هشام العمراني	2021	انبثقت مجموعة O CAPITAL عن عملية إدماج وضم فينانس كوم في 2021 من طرف المجموعة القابضة بنجلون امزيان. فينانس كوم كانت عضوا في المجلس الإداري للبنك من 2001 إلى 2021.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد عز الدين كسوس	2017	كان السيد عز الدين جسوس عضوا في المجلس الإداري بصفته الشخصية من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين قبل تعيين مجددا عضوا في المجلس الإداري في سنة 2017 بصفته الشخصية. وفي يناير 2023، تم تعيينه مجددا ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028.
مجموعة British International Investment يمثلها السيد مارك بوجون	2019	السيد مارك بوجون هو عضو في المجلس الإداري لبنك أفريقيا، ممثلا لمجموعة British International Investment. وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة *Beaujean &*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023

		Partners منذ 2019 ومختص في الاستشارة البنكية والمالية الاستراتيجية.	
السيد محمد القباج	*2021*	عضو مجلس إداري مستقل وعضو سابق في المجلس الإداري للبنك بين 1997 و 2000	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نزهة الحرايشي متصرف مستقل	2021	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نغوزي إدوزيان	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيدة لورين كواسي أولسون	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيد عبدو بنسودة	2018	عضو بصفته الشخصية في المجلس الإداري ومسير في مجموعة *O Capital*، المساهم المرجعي لبنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب	2004	متصرف مدير عام منتدب ورئيس المجلس الإداري لمجموعة BOA لوكسومبورغ	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
السيدة مريم البوعزاوي	2021	عضو بصفتها الشخصية في المجلس الإداري ومتصرفة مديرة عامة لشركة *BMCE Capital Gestion*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد برايان هندرسون		مستشار لدى الرئاسة	

المصدر : بنك أفريقيا

III. الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك أفريقيا (13 نونبر 2023)

ORGANIGRAMME

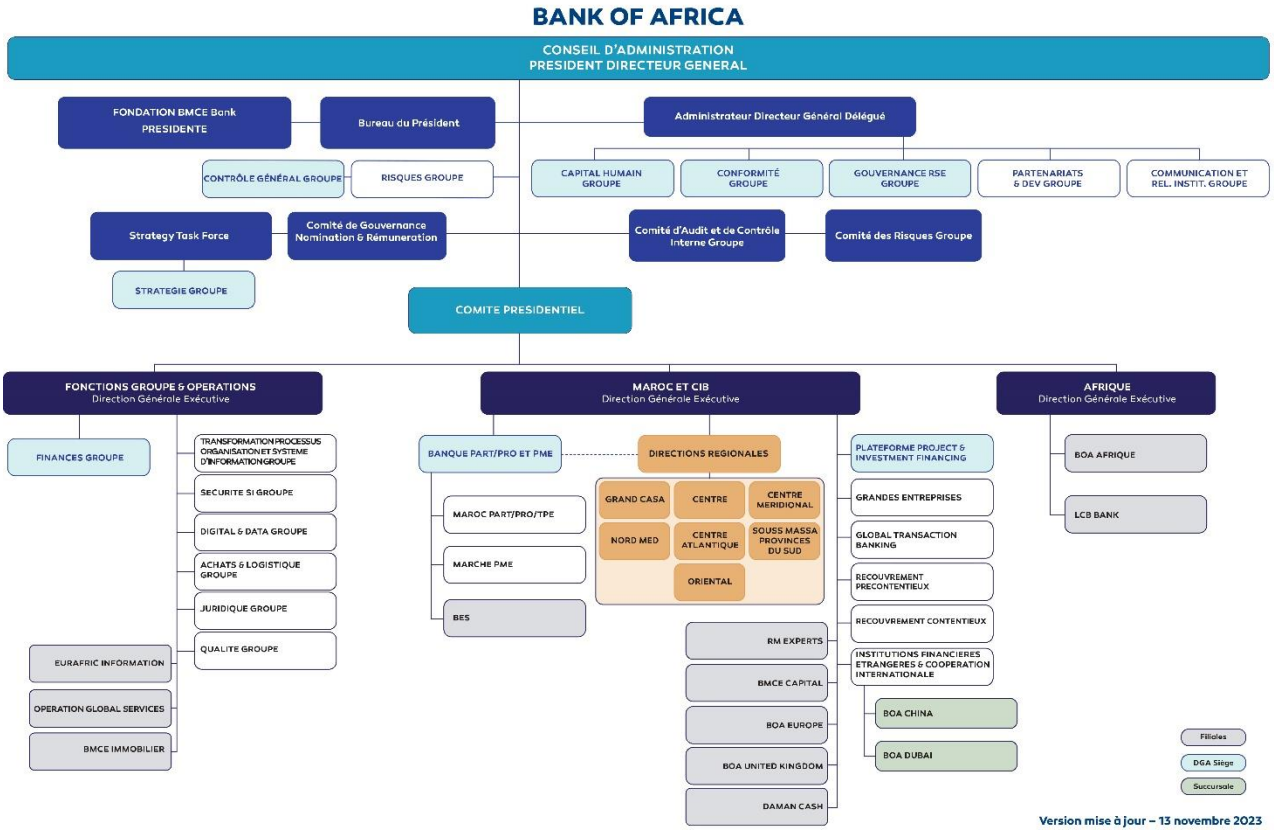

المصدر : بنك أفريقيا

IV. وصف النشاط

1. تطور القروض

خلال الفترة المدروسة، توزع تطور القروض حسب أنواع الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 4: القروض حسب أنواع الزبناء (الصافية) في الفترة 2022 – النصف الأول 2023

بملايين الدراهم	2022	يونيو 2023	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**30 627**	**32 139**	**4,94%**
حقوق على الزبناء	**132 708**	**135 365**	**2,00%**
قروض الخزينة	34 117	34 709	1,74%
قروض الاستهلاك	7 870	8 018	1,88%
قروض للتجهيز	20 898	24 502	17,24%

القروض العقارية	41 210	41 131	0,79%
القروض الأخرى	20 238	18 632	-7,93%
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	2 745	2 948	7,39%
فوائد مستحقة للاستلام	659	720	9,40%
ديون معلقة الأداء	4 970	5 027	1,15%
مجموع القروض	**163 335**	**167 504**	**2,55%**

المصدر : بنك أفريقيا – نشاط مجمع [6]

إلى غاية متم يونيو 2023 ، سجل جاري القروض ارتفاعا بنسبة +2,55% ليصل إلى 167 504 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا لارتفاع الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة +4,94% لتبلغ 32 139 مليون درهم .

ومن جهتها، ارتفعت الحقوق على الزبناء بنسبة +2% لتصل إلى 135 365 مليون درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع قروض التجهيز بنسبة +17,24% لتصل إلى 24502 مليون درهم، وقروض الاستهلاك بنسبة +1,88% لتصل إلى 8 018 مليون درهم وقروض الخزينة بنسبة +1,74% لتصل إلى 34 709 مليون درهم.

2. تطور ودائع الزبناء

يتوزع تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات في الفترة 2020 -2022 على الشكل التالي :

الجدول 5 : تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات

بملايين الدراهم	2022	يونيو 2023	التطور
حسابات عند الطلب دائنة	101 005	101 183	0,18%
حسابات الادخار	27 072	27 435	1,34%
ودائع لأجل	23 234	18 029	-22,40%
حسابات دائنة أخرى	4 318	3 768	-12,74%
فوائد مستحقة للأداء	259	245	-5,30%
مجموع ودائع الزبناء	**155 888**	**150 660**	**-3,35%**

المصدر : بنك أفريقيا – نشاط مجمع

إلى غاية متم 2023، انخفضت ودائع الزبناء بنسبة -3,35% لتصل إلى 150660 مليون درهم أساسا بفعل تراجع الودائع لأجل بنسبة -22,40% لتصل إلى 18029 مليون درهم والحسابات الدائنة الأخرى بنسبة -12,74% لتصل إلى 3768 مليون درهم.

[6] تتضمن حسابات المقر المركزي وحسابات الوكالات الكائنة بالمغرب وحسابات الفروع والوكالات بالخارج (فروع في باريس وشنغهاي ووكالة طنجة المنطقة الحرة).

▪ القسم الثالث : المعلومات المالية لبنك أفريقيا

I. الوضعية المالية الموطدة لبنك أفريقيا

1. تقديم حساب للنتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية لبنك أفريقيا بين 30 يونيو 2022 و 30 يونيو 2023 :

في ما يلي حساب النتيجة من 30 يونيو 2022 إلى 30 يونيو 2023 :

الجدول 6: تطور حسابات النتيجة في الفترة بين 30 يونيو 2022 و 30 يونيو 2023

بآلاف الدراهم	30/06/22	30/06/23	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	7 943 002	9 470 922	19,24%
فوائد وتكاليف مماثلة	-2 221 144	-3 253 873	46,50%
هامش الفوائد	***5 721 858***	***6 217 048***	***8,65%***
عمولات محصلة	1 833 571	2 290 823	24,94%
عمولات مدفوعة	-338 041	-422 384	24,95%
هامش على العمولات	**1 495 530**	**1 868 439**	***24,93%***
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية			-
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	153 146	91 415	-40,31%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	93 552	92 312	-1,33%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	59 594	-897	-101,51%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	183 878	55 485	-69,83%
صافيالأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير			-
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	183 878	55 485	-69,83%
صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع			-
الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			-
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			-

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			-
العائد الصافي لأنشطة التأمين			-
عائدات الأنشطة الأخرى	435 330	393 863	-9,53%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-235 487	-249 078	5,77%
الناتج الصافي البنكي	**7 754 255**	**8 377 172**	**8,03%**
التكاليف العامة للاستغلال	-3 488 534	-3 651 238	4,66%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	-474 121	-422 128	-10,97%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3 791 600**	**4 303 806**	**13,51%**
تكلفة المخاطرة	-1 383 786	-1 505 150	8,77%
نتيجة الاستغلال	**2 407 814**	**2 798 656**	**16,23%**
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	76 845	67 162	-12,60%
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	4 465	9 607	115,16%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء			-
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**2 489 124**	**2 875 425**	**15,52%**
ضرائب على الأرباح	-672 113	-798 062	18,74%
النتيجة الصافية	**1 817 011**	**2 077 363**	**14,33%**
الأرباح خارج المجموعة	548 976	663 003	20,77%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	1 268 035	1 414 360	11,54%

2. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة 2022-النصف الأول 2023

الأصول بآلاف الدراهم	2022	يونيو 2023	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	18 425 856	16 656 252	-9,60%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	0	-	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	42 305 151	50 410 053	19,16%
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 555 980	1 620 305	4,13%
أدوات التغطية المشتقة			
الأصول المالية المتاحة للبيع			
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية			
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	553 274	366 991	-33,67%
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	5 575 246	5 560 381	-0,27%

الأصول المملوكة لغاية الاستحقاق			
السندات بالتكلفة المهلكة	51 299 202	52 364 913	*2,08%*
القروض والديون عل ىمؤسسات الائتمان	26 324 021	30 527 985	*15,97%*
القروض والديون على الزبناء	209 469 232	209 614 258	*0,07%*
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة			
استثمارات أنشطة التأمين			
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	1 290 422	1 501 364	*16,35%*
أصول - الضريبة المؤجلة	2 443 684	2 459 341	*0,64%*
حسابات التسوية وأصول أخرى	8 377 263	9 312 009	*11,16%*
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-		
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	1 215 549	1 193 938	*-1,78%*
العقارات الاستثمارية	3 434 112	3 406 201	*-0,81%*
الأصول الثابتة الملموسة	8 560 774	8 323 944	*-2,77%*
الأصول الثابتة غير الملموسة	1 292 679	1 341 872	*3,81%*
فوارق الامتلاك	1 032 114	1 032 114	*0,00%*
مجموع الأصول	**383 154 559**	**395 691 919**	**3,27%**

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم بآلاف الدراهم	2022	يونيو 2023	التطور
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية			
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة			
- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار			
أدوات التغطية المشتقة			
سندات المديونية المُصْدَرة	9 167 945	9 433 082	2,89%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	65 731 476	87 845 597	33,64%
ديون تجاه الزبناء	246 179 646	236 634 848	-3,88%
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة			
خصوم -الضريبة الجارية	1 551 727	1 848 030	19,10%
خصوم – الضريبة المؤجلة	1 179 479	1 173 441	-0,51%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	13 942 922	13 820 205	-0,88%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت			
المخصصاتالاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين			
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	1 458 938	1 482 662	1,63%

إعانات، صناديق عمومية مخصصة ،وصناديق خاصة للضمان

ديون تابعية	12 100 668	11 554 642	-4,51%
مجموع الديون	**351 312 800**	**363 792 508**	3,55%
رساميل ذاتية			
رأس المال واحتياطات مرتبطة	19 975 690	20 660 756	3,43%
احتياطات موطدة	0		
- حصة المجموعة	2 253 001	2 726 675	21,02%
- حصة الأقليات	4 878 592	5 232 778	7,26%
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	**0**		
- حصة المجموعة	671 763	696 170	3,63%
- حصة الأقليات	522 540	505 669	-3,23%
صافي الأرباح للسنة المالية	**0**		
- حصة المجموعة	2 304 613	1 414 360	-38,63%
- حصة الأقلية	1 235 561	663 003	-46,34%
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**31 841 759**	**31 899 411**	0,18%
مجموع الخصوم	**383 154 559**	**395 691 919**	**3,27%**

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

3. تقديم حساب النتيجة الموطد لبنك أفريقيا خلال الربع الثالث 2023

بآلاف الدراهم	30/09/2023	30/09/2022	*التطور %*
فوائد وعائدات مماثلة	14 338 035	12 032 137	19,2%
فوائد وتكاليف مماثلة	-5 072 442	-3 443 236	47,3%
هامش الفوائد	9 265 593	8 588 901	7,9%
عمولات محصلة	3 472 230	3 090 070	12,4%
عمولات مدفوعة	-683 177	-733 912	-6,9%
هامش على العمولات	2 789 053	2 356 158	18,4%
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية	-	-	
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	157 972	-274 938	**<100%**
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	181 625	-358 964	**<100%**
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-23 653	84 026	**<100%**
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	201 389	198 191	1,6%
صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير			
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	201 389	198 191	1,6%

الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
العائد الصافي لأنشطة التأمين			
عائدات الأنشطة الأخرى	634 123	853 873	-25,7%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-448 826	-367 491	22,1%
الناتج الصافي البنكي	12 599 304	11 354 695	11,0%
التكاليف العامة للاستغلال	-5 788 960	-5 337 033	8,5%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	-650 877	-692 166	-6,0%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	6 159 467	5 325 495	15,7%
تكلفة المخاطرة	-2 065 615	-1 834 054	12,6%
نتيجة الاستغلال	4 093 852	3 491 441	17,3%
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	112 307	75 808,95	48,1%
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	30 578	7 803,86	**>100%**
تغيرات قيم فوارق الاقتناء		-	
النتيجة قبل احتساب الضرائب	4 236 737	3 575 054	18,5%
ضرائب على الأرباح	-1 075 569	-871 773	23,4%
النتيجة الصافية من ضرائب الأنشطة الموقفة أو قيد التفويت			
النتيجة الصافية	3 161 168	2 703 281	16,9%
الأرباح خارج المجموعة	1 129 476	931 903	21,2%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	2 031 692	1 771 378	14,7%

4. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا خلال الربع الثالث من سنة 2023

	30/09/2023	31/12/2022	التطور %
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**13 476 810**	**18 425 856**	**-26,9%**
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	**50 962 818**	**42 305 151**	**20,5%**
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**1 677 669**	**1 555 980**	**7,8%**
أدوات التغطية المشتقة	-	-	
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-	-	

- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	361 232	553 274	-34,7%
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	5 548 674	5 575 246	-0,5%
السندات بالتكلفة المهلكة	50 886 528	51 299 202	-0,8%
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	30 246 692	26 324 021	14,9%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	213 601 683	209 469 232	2,0%
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-	
استثمارات أنشطة التأمين	-	-	
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	1 604 774	1 290 422	24,4%
أصول - الضريبة المؤجلة	2 494 923	2 443 684	2,1%
حسابات التسوية وأصول أخرى	8 670 721	8 377 263	3,5%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	940 229	1 215 549	-22,6%
العقارات الاستثمارية	3 269 903	3 434 112	-4,8%
الأصول الثابتة الملموسة	8 530 864	8 560 774	-0,3%
الأصول الثابتة غير الملموسة	1 480 121	1 292 679	14,5%
فارق الشراء	1 018 097	1 032 114	-1,4%
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	394 771 738	383 154 559	3,0%

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

	30/09/2023	31/12/2022	التطور %
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية			
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	-		
- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار	-		
أدوات التغطية المشتقة			
سندات المديونية المُصْدَرة	10 447 560	9 167 945	14,0%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	86 703 285	65 731 476	31,9%
ديون تجاه الزبناء	232 776 358	246 179 646	-5,4%
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة		-	
الضريبة الجارية خصوم	1 986 137	1 551 727	28,0%
الضريبة المؤجلة خصوم	1 178 043	1 179 479	-0,1%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	15 167 810	13 942 922	8,8%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت		-	
المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين		-	
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	1 505 011	1 458 938	3,2%

إعانات، صناديق عمومية مخصصة ، وصناديق خاصة للضمان		-	
ديون تابعية	11 582 489	12 100 668	-4,3%
مجموع الديون	**361 346 693**	**351 312 800**	**2,9%**
رساميل ذاتية			
رأس المال واحتياطات مرتبطة	**20 663 556**	**19 975 690**	**3,4%**
احتياطات موطدة		-	
- حصة المجموعة	3 090 201	2 253 001	37,2%
- حصة الأقليات	5 279 513	4 878 592	8,2%
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية		-	
- حصة المجموعة	722 810	671 763	7,6%
- حصة الأقليات	507 797	522 540	-2,8%
صافي الأرباح للسنة المالية		-	
- حصة المجموعة	2 031 692	2 304 613	-11,8%
- حصة الأقلية	1 129 476	1 235 561	-8,6%
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**33 425 045**	**31 841 759**	**5,0%**
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**394 771 738**	**383 154 559**	**3,0%**

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

II. الوضعية المالية لبنك أفريقيا ش.م

1. تقديم حساب النتيجة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية 30 يونيو 2023

	30/06/2022	30/06/2023	التطور
عائدات الاستغلال البنكي	**6 781 402**	**7 591 843**	**11,95%**
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان	198 747	419 446	111,05%
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء	2 669 504	2 975 990	11,48%
فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين	328 135	689 064	109,99%
وشهادات الصكوك (1)عائدات على سندات الملكية	659 923	686 970	4,10%
عائدات على سندات مضاربة ومشاركة	-		
عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار	10 120	19 430	92,00%
عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة	-		
عمولات على تقديم الخدمة	628 330	664 781	5,80%
عائدات بنكية أخرى	2 286 643	2 136 162	-6,58%
تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة	-		
تكاليف الاستغلال البنكي	**2 972 262**	**3 638 782**	**22,42%**

فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها	329 231	894 166	171,59%
فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء	422 878	588 362	39,13%
فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة	260 717	310 327	19,03%
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	-	-	
تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار	9 871	16 605	68,22%
تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة	-		
تكاليف بنكية أخرى	1 949 565	1 829 322	-6,17%
تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة	1	-	
الناتج الصافي البنكي	**3 809 140**	**3 953 061**	**3,78%**
عائدات الاستغلال غير البنكي	53 365	32 305	-39,46%
تكاليف الاستغلال غير البنكي	16 240	59 700	267,61%
التكاليف العامة للاستغلال	**1 781 665**	**1 776 750**	**-0,28%**
تكاليف المستخدمين	864 404	819 975	-5,14%
ضرائب ورسوم	49 536	55 405	11,85%
تكاليف خارجية	732 949	795 662	8,56%
تكاليف عامة أخرى للاستغلال	4 000	4 065	1,63%
مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	130 776	101 643	-22,28%
مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	**902 833**	**762 994**	**-15,49%**
مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	648 915	671 287	3,45%
خسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	238 478	57 464	-75,90%
مخصصات المؤونات الأخرى	15 440	34 243	121,78%
مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة	**335 534**	**264 739**	**-21,10%**
مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	326 988	142 851	-56,31%
استرجاع على الديون المهلكة	8 536	16 364	91,71%
مسترجعات المؤن الأخرى	10	105 524	1055140,00 %
النتيجة الجارية	**1 497 301**	**1 650 661**	**10,24%**
عائدات غير جارية	66 676	66 263	-0,62%
تكاليف غير جارية	140 565	131 822	-6,22%
النتيجة قبل الضرائب	**1 422 412**	**1 585 102**	**11,44%**
ضرائب على النتائج	285 361	384 443	34,72%
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 137 051**	**1 200 659**	**5,59%**

2. تقديم الحصيلة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية 30 يونيو 2023

	31/12/2022	30/06/2023	التطور

قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	**5 872 022**	**4 782 577**	-18,55%
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**26 718 136**	**29 876 778**	11,82%
تحت الطلب	5 579 695	9 055 093	62,29%
لأجل	21 138 441	20 821 685	-1,50%
حقوق على الزبناء	**129 962 437**	**132 416 858**	1,89%
قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك	42 284 899	43 052 867	1,82%
قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز	21 174 518	24 818 709	17,21%
قروض وتمويلات تشاركية عقارية	41 291 221	40 881 527	-0,99%
قروض وتمويلات تشاركية أخرى	25 211 799	23 663 755	-6,14%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	**2 745 439**	**2 947 882**	7,37%
سندات المعاملة والتوظيف	**44 009 829**	**51 568 788**	17,18%
سندات الخزينة وقيم مماثلة	27 732 651	35 905 931	29,47%
سندات الدين الأخرى	188 547	628 460	233,32%
سندات الملكية	16 068 557	15 014 323	-6,56%
شهادات الصكوك	20 074	20 074	0,00%
أصول أخرى	**8 073 212**	**9 138 474**	13,20%
سندات الاستثمار	**12 644 762**	**14 313 368**	13,20%
سندات الخزينة وقيم مماثلة	8 630 225	10 420 986	20,75%
سندات الدين الأخرى	4 014 537	3 892 382	-3,04%
شهادات الصكوك	-		
سندات المساهمة واستعمالات مماثلة	**12 942 537**	**13 187 008**	1,89%
مساهمة في مقاولات مرتبطة	9 585 309	9 838 724	2,64%
سندات المساهمة الأخرى واستعمالات مماثلة	3 357 228	3 348 284	-0,27%
سندات المضاربة والمشاركة	-		
حقوق ثانوية	**199 866**	**191 787**	-4,04%
ودائع الاستثمار الموظفة	-		
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير	**369 854**	**339 749**	-8,14%
أصول ثابتة ممنوحة للإجارة	-		
أصول ثابتة غير ملموسة	**439 757**	**560 173**	27,38%
أصول ثابتة ملموسة	**2 749 665**	**2 723 501**	-0,95%
مجموع الأصول	**246 727 516**	**262 046 943**	6,21%

الخصوم بآلاف الدراهم	31/12/2022	30/06/2023	التطور
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية			
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**41 534 120**	**63 156 942**	52,06%

تحت الطلب	4 094 472	11 423 037	178,99%
لأجل	37 439 648	51 733 905	38,18%
ودائع الزبناء	**155 887 985**	**150 660 468**	-3,35%
حسابات دائنة لأجل	101 020 870	101 196 273	0,17%
حسابات الادخار	27 127 818	27 502 834	1,38%
ودائع لأجل	23 421 263	18 193 414	-22,32%
حسابات دائنة أخرى	4 318 034	3 767 947	-12,74%
ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية	0	0	
سندات الدين المصدرة	**6 473 177**	**6 638 489**	2,55%
سندات الدين القابلة للتداول المصدرة	6 473 177	6 638 489	2,55%
اقتراضات سندية مصدرة	0	0	
سندات الدين الأخرى المصدرة	0	0	
خصوم أخرى	**7 513 296**	**6 507 625**	-13,39%
مؤونات للمخاطر والتكاليف	**1 447 348**	**1 463 473**	1,11%
مؤونات مقننة	270 073	203 810	-24,54%
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	0	0	
ديون ثانوية	**12 100 668**	**11 554 642**	-4,51%
ودائع الاستثمار المحصلة	**0**	**0**	
فوارق إعادة التقييم	**0**	**0**	
احتياطيات وعلاوات مرتبطة برأس المال	**17 887 993**	**18 573 058**	3,83%
رأس المال	**2 087 698**	**2 087 698**	0,00%
(-)مساهمون. رأسمال غير مدفوع	**0**		
(-/+)مرحل من جديد	**65**	**79**	21,54%
(-/+)نتائج صافية للتخصيص	**0**		
(-/+)النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 525 093**	**1 200 659**	-21,27%
مجموع الخصوم	246 727 516	262 046 943	6,21%

5. تقديم حساب النتيجة السنوية لشركة بنك أفريقيا في الربع الثالث من 2023

	30/09/2022	30/09/2023	التطور
عائدات الاستغلال البنكي	**10 450 856**	**11 145 957**	**6,65%**
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان	357 852	635 330	77,54%
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء	4 047 896	4 567 676	12,84%
فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين	530 464	1 070 083	101,73%
وشهادات الصكوك (1)عائدات على سندات الملكية	676 665	704 919	4,18%
عائدات على سندات مضاربة ومشاركة	-	-	
عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار	16 352	29 045	77,62%
عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة	-	-	
عمولات على تقديم الخدمة	955 281	997 813	4,45%
عائدات بنكية أخرى	3 866 346	3 141 089	-18,76%
تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة	-	-	
تكاليف الاستغلال البنكي	**5 435 445**	**5 628 524**	**3,55%**
فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها	561 465	1 474 868	162,68%
فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء	636 727	952 955	49,66%
فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة	407 612	507 647	24,54%
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	-	-	
تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار	14 715	25 246	71,57%
تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة	-	-	
تكاليف بنكية أخرى	3 814 926	2 667 808	-30,07%
تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة	-	-	
الناتج الصافي البنكي	**5 015 411**	**5 517 433**	**10,01%**
عائدات الاستغلال غير البنكي	353 327	64 549	-81,73%
تكاليف الاستغلال غير البنكي	18 112	62 603	245,64%
التكاليف العامة للاستغلال	**2 720 772**	**2 674 800**	**-1,69%**
تكاليف المستخدمين	1 296 711	1 264 055	-2,52%
ضرائب ورسوم	72 477	57 833	-20,21%
تكاليف خارجية	1 167 825	1 184 326	1,41%
تكاليف عامة أخرى للاستغلال	6 000	6 065	1,08%
مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	177 759	162 521	-8,57%
مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	**1 275 322**	**1 101 679**	**-13,62%**
مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	963 691	1 004 292	4,21%
خسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	247 664	71 424	-71,16%
مخصصات المؤونات الأخرى	63 967	25 962	-59,41%

مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة	**375 435**	**316 687**	**-15,65%**
مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	365 681	188 773	-48,38%
استرجاع على الديون المهلكة	9 629	22 390	132,53%
مسترجعات المؤن الأخرى	125	105 524	84319,20%
النتيجة الجارية	**1 729 967**	**2 059 587**	**19,05%**
عائدات غير جارية	98 515	99 394	0,89%
تكاليف غير جارية	210 848	311 744	47,85%
النتيجة قبل الضرائب	1 617 634	**1 847 237**	**14,19%**
ضرائب على النتائج	265 420	494 360	86,26%
النتيجة الصافية للسنة المالية	1 352 214	**1 352 877**	**0,05%**

6. تقديم الحصيلة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية الربع الثالث 2023

	31/12/2022	30/09/2023	التطور
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	**5 872 022**	**3 498 466**	**-40,42%**
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**26 718 136**	**27 920 441**	**4,50%**
تحت الطلب	5 579 695	4 746 422	-14,93%
لأجل	21 138 441	23 174 018	9,63%
حقوق على الزبناء	**129 962 437**	**135 737 133**	**4,44%**
قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك	42 284 899	40 742 986	-3,65%
قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز	21 174 518	26 615 560	25,70%
قروض وتمويلات تشاركية عقارية	41 291 221	41 032 478	-0,63%
قروض وتمويلات تشاركية أخرى	25 211 799	27 346 108	8,47%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	**2 745 439**	**3 002 963**	**9,38%**
سندات المعاملة والتوظيف	**44 009 829**	**51 661 121**	**17,39%**
سندات الخزينة وقيم مماثلة	27 732 651	35 466 428	27,89%
سندات الدين الأخرى	188 547	650 302	244,90%
سندات الملكية	16 068 557	15 524 318	-3,39%
شهادات الصكوك	20 074	20 074	0,00%
أصول أخرى	**8 073 212**	**8 277 065**	**2,53%**
سندات الاستثمار	**12 644 762**	**14 431 144**	**14,13%**

سندات الخزينة وقيم مماثلة	8 630 225	10 457 592	21,17%
سندات الدين الأخرى	4 014 537	3 973 553	-1,02%
شهادات الصكوك	-		
سندات المساهمة واستعمالات مماثلة	**12 942 537**	**13 280 017**	**2,61%**
مساهمة في مقاولات مرتبطة	9 585 309	9 767 281	1,90%
سندات المساهمة الأخرى واستعمالات مماثلة	3 357 228	3 512 736	4,63%
سندات المضاربة والمشاركة	-		
حقوق ثانوية	**199 866**	**193 292**	**-3,29%**
ودائع الاستثمار الموظفة	-		
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير	**369 854**	**332 315**	**-10,15%**
أصول ثابتة ممنوحة للإجارة	-		
أصول ثابتة غير ملموسة	**439 757**	**650 838**	**48,00%**
أصول ثابتة ملموسة	**2 749 665**	**2 780 387**	**1,12%**
مجموع الأصول	**246 727 516**	**261 765 183**	**6,09%**

الخصوم بآلاف الدراهم	31/12/2022	30/09/2023	التطور
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية			
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**41 534 120**	**63 509 945**	**52,91%**
تحت الطلب	4 094 472	8 081 023	97,36%
لأجل	37 439 648	55 428 921	48,05%
ودائع الزبناء	**155 887 985**	**148 019 980**	**-5,05%**
حسابات دائنة لأجل	101 020 870	101 290 033	**0,27%**
حسابات الادخار	27 127 818	27 632 848	**1,86%**
ودائع لأجل	23 421 263	14 771 381	**-36,93%**
حسابات دائنة أخرى	4 318 034	4 325 718	**0,18%**
ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية	0		
سندات الدين المصدرة	**6 473 177**	**7 247 440**	**11,96%**
سندات الدين القابلة للتداول المصدرة	6 473 177	7 247 440	11,96%
اقتراضات سندية مصدرة	0		
سندات الدين الأخرى المصدرة	0		
خصوم أخرى	**7 513 296**	**7 684 551**	**2,28%**
مؤونات للمخاطر والتكاليف	**1 447 348**	**1 452 888**	**0,38%**
مؤونات مقننة	270 073	**251 378**	**-6,92%**

إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	0		
ديون ثانوية	12 100 668	11 582 489	-4,28%
ودائع الاستثمار المحصلة	0		
فوارق إعادة التقييم	0		
احتياطيات وعلاوات مرتبطة برأس المال	17 887 993	18 575 858	3,85%
رأس المال	2 087 698	2 087 698	0,00%
(-)مساهمون. رأسمال غير مدفوع	0		
(-/+)مرحل من جديد	65	79	21,54%
(-/+)نتائج صافية للتخصيص	0		
(-/+)النتيجة الصافية للسنة المالية	1 525 093	1 352 877	-11,29%
مجموع الخصوم	246 727 516	361 765 183	46,63%

▪ القسم الثالث : تقديم المخاطر

I. المخاطر المتعلقة بالمصدر بنك أفريقيا وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

بلغت القروض الموزعة الصافية (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) 240,1 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2023 مقابل 235,7 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2022.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء منسجما مع تطور القروض، لا سيما مع دخول تدابير Convergence حيز التنفيذ ووضعيات أكثر صرامة من قبل السلطات التنظيمية. فارتفعت عوارض أداء المجموعة مقارنة مع دجنبر 2022حيث انتقلت من 9,87% إلى 9,96%. وبلغت نسبت التغطية 66,8% إلى غاية متم يونيو 2023، بارتفاع مقارنة مع متم 2022 (65,9%).

وتعتبر محافظ هيئات بنك أفريقيا في معظمها مكونة من الشركات وتوفر ضمانات قوية، مما يفسر نسبة لتعثر الديون أقل من مستوى القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكامة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- اللجنة التنفيذية، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير مخاطر بنك أفريقيا، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر بنك أفريقيا . وتتأكد هذه اللجنة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة وتخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات للمخاطر داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة بنك أفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

الفئة		الصنف	التعريف
درجة الاستثمار	مخاطر محدودة	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
		2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
		3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع
		4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل
	مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
		6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
		7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة

أقل من درجة الاستثمار	مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
		9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
	مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
		11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال

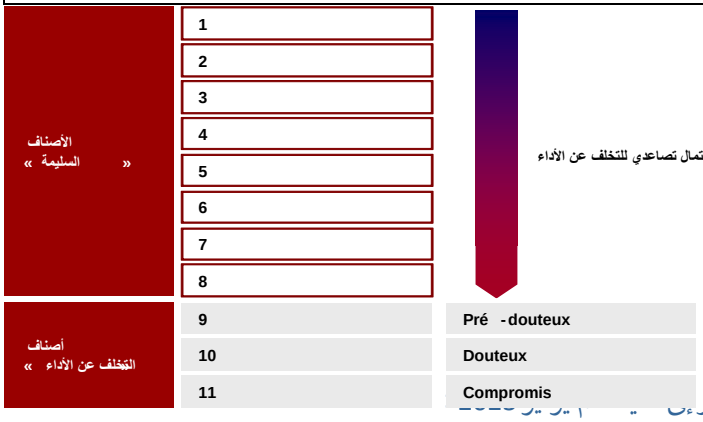

المصدر : بنك أفريقيا

1. في ما يلي توزيع التعهدات حسب أصناف المخاطر

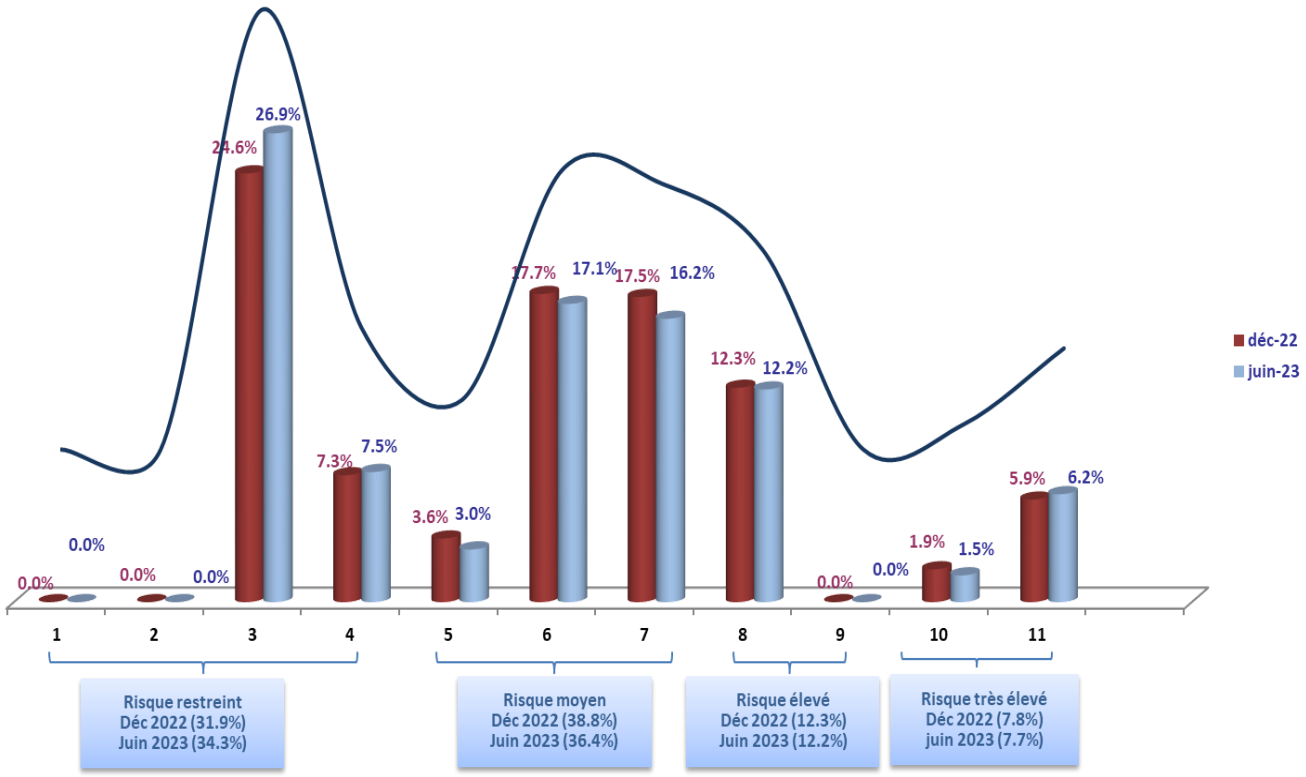

المصدر : بنك أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن الملفات المسجلة في لائحة الديون الحساسة ستشكل موضوع تتبع خاص و تسفر الديون المتعلقة بها على تغطية للمؤن للمخاطر العامة طبقا للقوانين التنظيمية.

2. مخاطر النسب والسيولة

1. تحليل مخاطر السيولة

تهدف استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر السيولة لتكييف بنية موارده بغية السماح للبنك بمواصلة توسيع نشاطه بكيفية متناسقة.

وتتجسد مخاطر السيولة بالنسبة للبنك من خلال تعذر الوفاء بالتزاماته، عندما يتعرض لاحتياجات غير متوقعة ولا يصير بإمكانه مواجهتها من خلال أصوله السائلة.

ويمكن أن ينجم هذا الاحتمال عن أسباب أخرى غير السيولة. على سبيل المثال خسائر مهمة قد تنتج عن تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء أو تطورات غير مواتية للسوق.

ويمكن لمصدرين رئيسيين أن يتسببا في مخاطر السيولة :

- عجز المؤسسة عن توفير الأموال اللازمة لمواجهة وضعيات غير متوقعة لأجل قصير، لا سيما سحب مكثف للودائع أو سحب أقصى للالتزامات خارج الحصيلة.
- عدم ارتباط الأصول والخصوم أو تمويل الأصول لأمد متوسط وطويل عبر خصوم قصيرة الأمد. ويعتبر مستوى السيولة مقبولا ما دام يتيح للبنك بتمويل تطوير أصوله ومواجهة التزاماته فور استحقاقها، مما يقي البنك من أزمة محتملة.

وهناك مؤشران يتيحان تقييم ملمح سيولة البنك :

- معامل السيولة LCR الذي يسجل 180% على أساس موطد إلى غاية 31 دجنبر 2022، أعلى من الحد التنظيمي البالغ 100% من طرف بنك المغرب.
- مستوى الفوارق التراكمية : تتيح تقنية الفوارق الدورية او التراكمية بالدراهم والعملات تقييم مستوى مخاطر السيولة المتحملة من طرف البنك على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وتمكن هذه التقنية من تقدير الاحتياجات الصافية لإعادة التمويل على مختلف الآفاق وحصر الكيفيات المواتية للتغطية.

وتبلغ الخصوم النقدية 31 748 مليون درهم لأجل يساوي35.26 يوما بينما تبلغ الأصول السائلة 29 688.3 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 94.13% من قيمة الأصول الإجبارية تتشكل من سندات الخزينة، مما يضمن سيولة شبه كلية. وتبلغ هذه الفئة من الأصول 27.650 مليون درهم.

2. تحليل مخاطر النسب

مخاطر نسب الفائدة هي المخاطر بأن يؤدي التطور المستقبلي لنسب الفائدة إلى تقليص الهوامش التوقعية للبنك.

ويؤثر تغير نسب الفائدة أيضا على القيمة المحينة للتدفقات المتوقعة. وترتبط درجة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بحساسية مختلف مكونات الحصيلة لتغير النسب.

ويمكن تقييم مخاطر النسب عبر مجموعة من محاكاة اختبارات الضغط، في إطار سيناريو لتغير النسب ب200 نقطة أساس كما أوصت بذلك لجنة بازل.

وتسهر استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة على ضمان استقرار النتائج ضد تقلبات نسب الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة وتحسين القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

ويمكن أن يكون لتغير نسب الفائدة تداعيات وخيمة على هامش فائدة البنك وبالتالي التسبب في انحرافات كبيرة مقارنة مع المخطط الأولي.

وبغية تحييد مخاطر الانحراف، يوجه قسم تدبير الأصول والخصوم بشكل منتظم استراتيجية البنك عبر تحديد قواعد ارتباط الاستعمالات بموارد من نفس الطبيعة، ومن خلال تحديد عتبة قصوى للسماح بانحراف هامش الفائدة مقارنة مع الهامش الصافي للفائدة التوقعية.

وتمكن تقنية الفوارق الدورية أو التراكمية بالدراهم والعملات من تقييم مستوى مخاطر النسب التي يتحملها البنك على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

وتتيح هذه التقنية تقدير فوارق الارتباط بين الأصول والخصوم على مختلف الآفاق بغية تحديد الكيفيات المناسبة للتغطية.

وتتكون الأصول أساسا من السندات والمشكلة من سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من خلال خصوم قصيرة الأمد يبلغ أجلها 38.14 يوما.

وتتم محاكاة اختبارات الضغط بغية تقييم تأثير تغير النسب على هامش الفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية . وإلى غاية متم دجنبر 2022، من خلال استبعاد محفظة التداول، يقدر تأثير تغير نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة ب -- 0.023 مليار درهم أي -0.52% من MNI التوقعية (و 0.018 + مليار درهم بالنسبة لتغير النسب ب -200 نقطة أساس، أي +3.61% من MNI التوقعية) . ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية مع استبعاد محفظة التداول لمواجهة أزمة نسب ب 200 نقطة أساس ب 1.213 مليار درهم، أي 8.92%من الأموال الذاتية الأساسية.

محفظة السندات

تقدم محفظة السندات إلى غاية 30 يونيو 2023 أجلا متوسطا يبلغ 0.89 سنة وحساسية متوسطة قدرها 0.86. ويبلغ جاريها من حيث قيمة السوق 25 315 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +50 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 111.28 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +100 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 221.41 مليون درهم.

ويبين طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية على مختلف فئات الأوراق وبالتالي اختيار توقع مخاطر النسب على مختلف فئات الآجال.

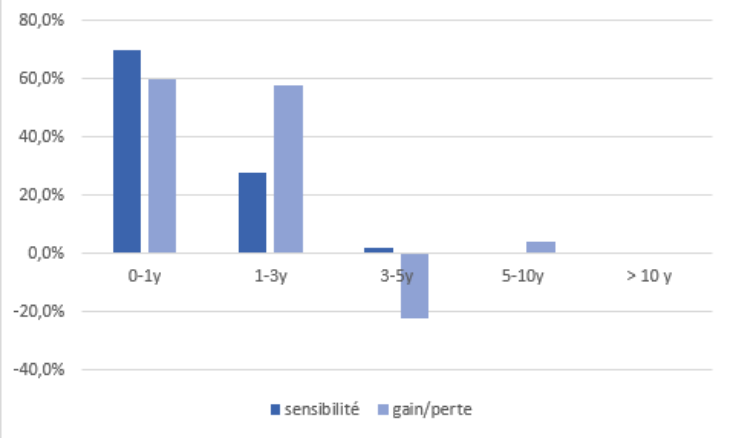

3. مخاطر الصرف

الجدول 1 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية الصافية الطويلة *	الوضعية الصافية القصيرة *	%من الأموال الذاتية
EUR	0.00	41.88	0.19%
LYD	0.01	0.00	0.00%
QAR	1.56	0.00	0.01%
BHD	0.10	0.00	0.00%
SEK	0.00	11.98	0.05%
CHF	0.00	12.91	0.06%
TND	0.00	1.31	0.01%
CAD	4.22	0.00	0.02%
DZD	0.29	0.00	0.00%
KWD	12.99	0.00	0.06%
SAR	6.68	0.00	0.03%
AED	136.44	0.00	0.61%
JPY	3.87	0.00	0.02%
DKK	0.00	15.68	0.07%
NOK	0.54	0.00	0.00%
USD	0.00	301.43	1.35%
GBP	1.29	0.00	0.01%

المصدر: بنك أفريقيا (*) أصول –خصوم بنفس العملة + /- تعهدات صافية لأجل +/- دلتا الخيارات – بيانات إلى غاية 30 يونيو 2023

مجموع وضعيات الصرف الصافية :

- بالنسبة للوضعيات الطويلة : 168 مليون درهم ، أي 0.7% من الأموال الذاتية الصافية
- بالنسبة للوضعيات القصيرة : 385 مليون درهم، أي 1.7% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن بنك أفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

4. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف الشركات التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي في النهاية على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 2 : نسبة الملاءة إلى غاية 30 يونيو 2023 (بازل *III*) على أساس موطد

	الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	251 494 233

مخاطر السوق المرجحة	9 073 912
مخاطر التشغيل المرجحة	26 867 167
مجموع الأصول المرجحة	**287 435 312**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 3 : نسبة الأموال من المستوى الأول

	المبلغ بآلاف الدراهم
نسبة الأموال الذاتية من المستوى الأول	**28 138 817**
مجموع الأصول المرجحة	**287 435 312**
نسبة الأموال من المستوى الأول	**9.8%**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 4: المعامل الأدنى للملاءة

	المبلغ بآلاف الدراهم
الأموال الذاتية الأساسية	**25 138 817**
الأموال الذاتية المقبولة	**34 591 757**
مجموع الأصول المرجحة	**287 435 312**
المعامل الأدنى للملاءة	**12.0%**

المصدر : بنك أفريقيا

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

ويعرف المعامل الأدنى للملاءة بالنسبة الدنيا ل 12% بين من جهة مجموع الأموال الذاتية من المستوى 2 ومن جهة أخرى مجموع مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة.

وبلغت هذه النسبة 12,0% على أساس موطد إلى غاية متم دجنبر

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب هو مسار لتقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية. ويهدف هذا الأخير لضمان دائم لتناسق بين الأموال الذاتية ومجموعة من المخاطر الملحوظة للبنك. ويندرج وضع هذا المسار وفق 3 محاور أساسية :

- بنية تقبل المخاطر التي تصف مخطط الحكامة والتنظيم ومسار تحديد وتفعيل تقبل المخاطر داخل البنك .
- نظام تقبل المخاطر الذي يحدد بانسجام مع المخطط الاستراتيجي لتنمية المجموعة أبعاد تقبل المخاطر التي تعكس مستوى مخاطر البنك. وتجسد هذه الأبعاد من خلال مؤشرات كمية يتم تحديد عتبات لها ؛
- تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خارج مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتتمثل المخاطر المعتمدة برسم الدعامة 2 والتي يعد قياس متطلباتها من الأموال الذاتية أمرا ضروريا في مخاطر النسب والسيولة وتركيز الزبناء والتركيز الجغرافي والقطاعي ومخاطر الدول والمخاطر البنيوية للصرف ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

ويتم اقتراح هذه المخاطر انطلاقا من معاينة التوصيات التنظيمية للسلطات التنظيمية وممارسات البنوك الدولية.

وبناء على صمودها في وجه وضعيات الضغط، يغطي البنك المخاطر الملحوظة التي تؤثر على المردودية والملاءة والسيولة عبر عناصر زيادة رأس المال.

لا يفرض بنك المغرب أي نموذج لحساب عناصر زيادة رأس المال ويترك العناية للبنوك لتطوير منهجيتها الخاصة للحساب الداخلي.

وبعد تعريف منهجية حساب زيادة رأس المال المتعلقة بمختلف المخاطر، تتركز الأشغال الراهنة على قياس المتطلبات من الأموال الذاتية وتحديد والتحكم في عناصر زيادة رأس المال التي يجب إدراجها في نسبة الملاءة لبنك أفريقيا ش.م.

في إطار قيادة نسبها، تستخدم مجموعة بنك أفريقيا دعامات مختلفة لتحسين استهلاكها من الأموال الذاتية. ويمكن للمجموعة أن تعتزم تقليص إنتاجها من القروض لمدة محددة. وذلك ما يمكن من توجيه نمو الأصول المرجحة للبنك.

ولاعتبارات تتعلق بالمراقبة الماكرواحترازية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية لمكافحة التقلبات الدورية " على أساس فرد و/أو موطد. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول.

الجدول 5: المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردي	يونيو 23	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر 24
الأموال الذاتية الأساسية	14 547	13 807	14 233	13 648
الأموال الذاتية من المستوى 1	17 547	17 307	18 733	18 148
الأموال الذاتية من المستوى 2	22 936	22 142	23 054	21 957
الأصول المرجحة	152 897	152 944	156 571	158 260
نسبة CET 1	9.5%	9.0%	9.1%	8.6%
نسبة Tier I	11.5%	11.3%	12.0%	11.5%
نسبة الملاءة	15.0%	14.5%	14.7%	13.9%

موطد	يونيو 23	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر 24
الأموال الذاتية الأساسية	25 139	26 514	28 539	30 119
الأموال الذاتية من المستوى 1	28 139	30 014	33 039	34 619
الأموال الذاتية من المستوى 2	34 592	35 913	38 425	39 491
الأصول المرجحة	287 435	297 878	306 175	314 032
نسبةCET 1	8.7%	8.9%	9.3%	9.6%
نسبة Tier I	9.8%	10.1%	10.8%	11.0%

نسبة الملاءة	12.03%	12.1%	12.5%	12.6%

المصدر : بنك أفريقيا

تظل النسب التوقعية لبنك أفريقيا على أساس فردي وموطد أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0%على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى 1 و12% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.
بغية التقيد بالقوانين الأوروبية المعتمدة في فرنسا، شرع بنك أفريقيا في عملية لإعادة الشراء حصة المجموعة القابضة BOA Holding Luxembourg في رأسمال BOA France من طرف بنك أفريقيا، الذي صادق عليه المجلس الإداري للبنك والذي حصل على موافقة بنك المغرب. وسيسمح إتمام العملية الجاري به العمل لدى السلطات الأوروبية بالرفع من تقنين محتمل لمجموعة BOA Holding Luxembourg التي ستخضع فقط لقوانين الشركات في لوكسومبورغ.

5. مخاطر التشغيل :

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم التوافق والاختلال الحاصل في المساطر والوسائل البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية من شأنها التأثير على حسن سير النشاط.

وتهدف منظومة تدبير مخاطر التشغيل للإجابة عن هدف ثلاثي :

- تحديد مخاطر التشغيل وتحليلها وتقييمها ؛
- تقييم المراقبات الداخلية ؛
- تتبع مخاطر التشغيل عبر مؤشرات الإنذار
- التحكم في مخاطر التشغيل عبر وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

وتتم مراجعة منظومة تدبير المخاطر ومراقبتها بشكل منتظم، مما يتيح تحسنا مستمرا لهذه المنظومة.

ويمكن تحليل مخاطر التشغيل وتصنيفها وترتيبها وفق أهم المحاور التالية : الأسباب، النتائج من حيث التأثير المالي وغيره، التنقيط، الوصف ومستوى التحكم والتي يتم تصنيفها حسب نوع الأحداث المنصوص عليها من طرف لجنة بازل.

ويتم بشكل منتظم تبليغ التعرضات لمخاطر التشغيل والخسائر الناتجة لإدارة الوحدة المعنية والإدارة العامة والمجلس الإداري.
ويتم توثيق نظام التدبير بشكل صحيح، مما يتيح ضمان احترام مجموعة من عمليات المراقبة والمساطر الداخلية والتدابير التصحيحية في حالة عدم المطابقة. ويطلب من المدققين الداخليين او الخارجيين القيام بفحص دوري لعمليات التدبير وأنظمة قياس مخاطر التشغيل. وتهم هذه الفحوصات أنشطة الوحدات والوظيفة المستقلة لتدبير مخاطر التشغيل. ويتم إضفاء الطابع الآلي بشكل كامل على تدبير مخاطر التشغيل في مجموعة بنك أفريقيا من خلال أداة خاصة تسمى "MEGA HOPEX " . وهكذا، فإن جمع حوادث المخاطر وخارطة مخاطر التشغيل والمؤشرات الأساسية للمخاطر تتم إدارتها اليوم من خلال هذه الأداة التي تم تفعيلها على مستوى البنك وشركاته التابعة في المغرب وأوروبا.

وتغطي خارطة مخاطر التشغيل المتعلقة بأنشطة المجموعة المخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات. وتم تحديد التعرض المتعلق بنقص إدماج نظم معلومات المجموعة. وتم التكفل بهذه المخاطر على نحو جيد في إطار مشروع " Convergence SI- " .

من هذا المنظور، وعلى غرار مختلف المشاريع الرامية لهيكلة وإدماج وظيفة المخاطر، لاسيما برنامج " Convergence " ، من خلال كافة مكوناته، تود المجموعة مواصلة هذه الدينامية عبر توسيع تدبيري مخطط تقويم ازمة داخلية و التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى الشركات التابعة النظامية خصوصا وأنها باتت لبعضها متطلبا تنظيميا.

تدابير مخاطر الائتمان

تم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر الائتمان الحصة(1 و 2) بالنسبة لكافة الشركات التابعة باستثناء BCB. وتجدر الإشارة إلى أن الحصة الأولى شملت الجوانب التالية : التنظيم، المخطط التفويضي، القيادة والتقارير بينما تحيل الحصة الثانية على إجراء اختبارات الضغط وتتبع نسب التركيز.

وتم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر السوق ضمن الموقع النموذجي " بنك أفريقيا البنين ".

من ناحية أخرى، تم تنزيل تدابير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال و برنامج توقع أزمة داخلية ضمن الشركات التابعة ذات الأهمية النظامية بالنسبة لمجموعة بنك أفريقيا، ويتعلق الأمر ببنك افريقيا البنين وبوركينافاسو والطوغو والنيجر ووسط أفريقيا.

والتزم بنك أفريقيا باحترام القوانين الدولية في مجال الشفافية الضريبية لاسيما القانون الأمريكي FATCA. وحدد قطب مطابقة المجموعة تدابير للامتثال لصلاحيات هذا القانون من خلال تحديد هوية ومواكبة الزبناء « US Person » في تحقيق المناهج المتعلقة بهذا القانون والتقارير المطلوبة من طرف السلطات الأمريكية. وفي 2022 ، نفذ بنك أفريقيا سلسلة من التدابير توجت بالحصول على اعتماد تدابير المطابقة FATCA مع الحصول على وضع " مطابق " بدون أي " حادث للتخلف عن الأداء " (اعتماد بدون تحفظ) . وتم عرض تقارير كافة الشركات التابعة المستوفية لشروط تصريح FATCA بنجاح مع متم يونيو 2022 برسم السنة المالية 2021.

يستجيب مخطط الاستمرارية لأهمية متزايدة بفعل خفض آثار توقف الأنشطة، بفعل الترابط الموجود بينها والموارد التي تعتمد عليها، لا سيما البشرية منها والمعلوماتية أو اللوجيستيكية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من التدابير والمساطر التي تروم ضمان، وفق سيناريوهات أزمة مختلفة بما في ذلك لمواجهة أزمات قصوى، والحفاظ، عند الاقتضاء بشكل مؤقت حسب أسلوب تدريجي، لتقديم الخدمات الأساسية للبنك ومن تم الاستئناف المخطط للأنشطة.

ويتم وضع تنظيم للإنجاد فبشكل متزامن مع أماكن وأنظمة التراجع البديلة. وهناك مشروع خاص قيد الإنجاز على مستوى المجموعة يعطي الأولوية لمخططات تفادي الحوادث.

وفيما يلي المبادئ الاستراتيجية الأفقية لاستمرارية الأنشطة :

- لبنك افريقيا مسؤولية اجتماعية تتمثل في تمكين زبنائه من التوفر على السيولات المودعة لديه. ويمكن لعدم احترام هذا الواجب في زمن الأزمة أن يؤثر على النظام العام. وبالتالي فهذا المبدأ يكتسي أهمية أكبر.
- يجب على بنك أفريقيا ضمان التزاماته تجاه نظام المقاصة البنكية في القطاع المغربي ؛
- يعتزم بنك أفريقيا أن يعطي الأولوية لاحترام الالتزامات القانونية والتعاقدية المتعلقة بمجالات القروض والتعهدات التي أبرمها، قبل اتخاذ تعهدات اخرى ؛
- يعتزم بنك أفريقيا الإبقاء على مصداقيته الدولية وضمان تعهداته تجاه البنوك المراسلة الأجنبية ؛

✓ تعطى الأولوية لزبناء مجموعة بنك أفريقيا مقارنة مع المستفيدين الآخرين من خدماته ؛
✓ تراعى الخدمات في إنجازها « Front to Back » مثلا من الوكالة إلى غاية إدراجها المحاسبي .

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

يتم رفع العوارض التي تمثل مخاطر التشغيل عبر أداة MEGA HOPEX. وتستخدم هذه الأداة من طرف المراسلين والمنسقين المعينين على مستوى مختلف هيئات البنك والشركات التابعة التي تم فيها وضع الاداة للتصريح بعوارض مخاطر التشغيل أولا بأول.

6. المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال

يتوفر البنك على أصول خارج الاستغلال مكتسبة عن طريق الوفاء العيني. . وعليه يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر عدم إنجاز عمليات البيع المذكورة لهذه الأصول الثابتة أو لخسائر في البيع. في هذا الصدد، تبلغ القيمة المحاسبية الصافية للأصول العقارية

خارج الاستغلال لبنك أفريقيا 5 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2022. ويتضمن مبلغ 5 مليار الأصول المحتسبة على مستوى ركن الأصول الأخرى للبنك والأصول الموطنة في الشركات العقارية التابعة للمجموعة .

7. مخاطر الدول :

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وتهدف سياسة مخاطر الدول للمجموعة أساسا لوضع نظام يتيح تقييم وضبط وتقليص وإن اقتضى الأمر تعليق بشكل احترازي لالتزاماتها على الدول ذات المخاطر الكبيرة وبشكل متناسق على صعيد المجموعة.

وتتضمن سياسة مخاطر الدول علاوة على استراتيجية التكفل بمخاطر الدول مبادئ إحصاء وتدبير ومراقبة هذه المخاطر والهياكل التنظيمية المسؤولة. ويعتبر العنصر المركزي لهذه التدابير التي تتيح الوقاية من المخاطر هي نظام التفويض والحد من الالتزامات. وتم إعداد هذا النظام بشكل يحد بشكل أكبر كلما ارتفعت المخاطر. وهكذا، تمت مقايسة مستوى الالتزام تبعا لمستوى مخاطر الدول، المجسد بالتنقيط الممنوح لكل دولة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية لكل هيئة في المجموعة.

وتعتبر تعهدات مجموعة بنك أفريقيا في غالبيتها محلية في المغرب. وتهم التعهدات على الأطراف المقابلة الأجنبية لبنك أفريقيا مؤسسات الائتمان الأجنبية. وتشكل هذه التعهدات موضوع :

- ترخيص بعد تصنيف وتحليل المؤشرات الأساسية لكل طرف مقابل ؛
- تتبع شهري، ويتم تبليغها للبنك المركزي من خلال بيان تنظيمي.

وتقدم التقارير المنجزة رؤية عامة للالتزامات العامة لمجموعة بنك أفريقيا تجاه الأطراف المقابلة البنكية الأجنبية. وهي تعكس التعهدات حسب الدول والتي تتضمن كافة الأصول المدرجة في الحصيلة وخارج الحصيلة والتي تمثل الحقوق على المقيمين في الدول الأجنبية.

وكتكملة لهذه البيانات، يقوم الفريق المسير لمخاطر المجموعة بإعداد شهري لتقرير تحليلي حول التعرضات الأجنبية لبنك أفريقيا. ويتيح هذا التقرير تقييم مستوى التعرضات الأجنبية لمجموعة بنك أفريقيا ويشكل لوحة قيادة لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بكل دولة.

ويتم إعداد اختبارات ضغط بشكل نصف سنوي لتقييم تأثيرات هذه الظرفيات على ملاءة و تعرضات المجموعة. وتغطي اختبارات الضغط سواء الدول التي تتعرض فيها المجموعة بشكل كبير للمخاطر أو التي تعاني من عدم استقرار سياسي.

وفي إطار مخططه الاستراتيجي للتنمية، يقوم بنك أفريقيا بدراسة سيناريوهات التعزيز والإبقاء على بعض الدول والانسحاب من دول أخرى .

وتم إجراء تتبع مقرب لتطور الوضعية الاقتصادية والمالية لغانا من خلال تتبع بالأساس لمختلف مراحل برنامج إعادة جدولة الدين و إنجاز اختبارات ضغط خاصة لوضع استراتيجيات لازمة للتخفيف من المخاطر ووضع مؤن مناسبة ومطابقة لتوصيات مراقبي الحسابات.

كما تم الإبقاء على حدود الدول في نفس ميتوى الجاري ويتم رفع كل عملية جديدة للجنة الائتمان من أجل المصادقة عليها.

وتتتبع المجموعة بكيفية دائمة تأثير نفس الحالة التي قد تنتقل لدول لها نفس ملمح المخاطر. وهكذا وضع قطب المجموعة لائحة للدول تحت المراقبة السلبية والتي ستتطور تبعا لتغير مؤشرات مخاطر الدول والتي تتيح للبنك وضع خارطة للدول ذات مخاطر فعلية للتخلف عن الأداء.

8. المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

يشكل تقييم وتدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من التدبير العام لمخاطر المشاريع موضوع التمويل. وهو أمر ضروري بالنسبة للأداء البيئي المستدام والناجح للمشاريع.
وتهدف تدابير واجب اليقظة التي اتخذها بنك أفريقيا إلى :

- تحديد الآثار /المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والأمنية التي قد تنشأ ؛
- تقييم مطابقة المشروع للقوانين الوطنية، ومعايير الأداء لشركة التمويل الدولية ومبادئ الاستواء وأفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والاجتماعية
- تقديم خطة عمل للتخفيف من المخاطر وتسوية حالات عدم المطابقة التي تم رصدها

وخلال النصف الأول منة 2023 ، لم يتم تسجيل أي مخاطر مالية تتعلق بالجوانب البيئية.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ **28/11/2023** تحت المرجع**VI/EM/ 032 /2023** .
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية